

أثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية – دراسة قياسية بمؤسسة

الإسمنت ومشتقاته ECDE بالشلف باستخدام نموذج ARDL

The impact of accounting conservatism practices on the financial performance in economic enterprise – an econometric study on the enterprise of cements and its derivatives ECDE chlef with using ARDL

خديجة بن ناصر¹، ابراهيم براهيمية²

¹ جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل

التحولات العالمية، k.bennaceur91@univ-chlef.dz

² جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات شمال

إفريقيا، b.brahmia@univ-chlef.dz

تاريخ الاستلام: 2025/12/31 تاريخ القبول: 2025/06/03 تاريخ النشر: 2025/06/06

ملخص:

تهدف هذه الدراسة لقياس مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE بالشلف، وتقييم أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي مقاسا بمعدل العائد على الأصول خلال الفترة الممتدة من 2013-2022، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على بناء نموذج باستخدام منهجية ARDL، حيث تضمن هذا النموذج الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول كمتغير تابع والتحفظ المحاسبي الذي يعتمد على مقياس المستحقات الإجمالية إلى الأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية، وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews 13 لتحليل نتائج الدراسة. وأظهرت النتائج وجود ممارسات للتحفظ المحاسبي في القوائم المالية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، وكذلك وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، التحفظ المحاسبي المشروط، الأداء المالي، العائد على الأصول.

تصنيف JEL: M41، G32.

Abstract: this study aims to measure the level of accounting conservatism in financial statements in the publique enterprise of cements and its derivatives ECDE chlef, and to evaluate the impact of accounting conservatism practices on financial performance measured by the return on assets rate during the period from 2013-2022 and to achieve this goal, the study relied on building a model using the ARDL methodology, as this model included financial performance measured by return on assets as a (dependent variable) and accounting conservatism measured by the total receivables to accounting profits before extraordinary items, using the Eviews 13 program to analyze the results of the study. The results showed the presence of accounting conservatism practices in the financial statements of the enterprise of Cement and Derivatives in Chlef, and the existence of a negative relationship between accounting conservatism and financial performance.

Keys words: accounting conservatism, conditional accounting conservatism, financial performance, return on assets.

JEL classification codes: M41; G32 .

المؤلف المرسل: خديجة بن ناصر، الإيميل: k.bennaceur91@univ-chlef.dz

تمهيد:

ظهر مفهوم التحفظ المحاسبي بالفكر المحاسبي كعرف وممارسة عملية ارتبطت بظهور مهنة المحاسبة ثم لترتقي هذه الممارسة مع التطورات التي شهدتها البيئة المحاسبية وكذا ظهور الهيئات التنظيمية للمهنة، ونتيجة صدور العديد من البحوث الأكاديمية والمهنية للباحثين في مجال المحاسبة فأوضحت هذه الأخيرة تعتبر التحفظ المحاسبي كأحد المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً والتي تقوم عليها نظرية المحاسبة تحت مسمى مبدأ الحيطة والحذر بالإصدار الخاص بالمعايير المحاسبية الأمريكية (Gaap).

يتم استخدام التحفظ المحاسبي في حالات عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال المحاسبية وفي الحالات التي يكون فيها المحاسب في حيرة من الاختيار بين البدائل المحاسبية واستخدام حكمه الشخصي في تقييم وقياس الأصول، الالتزامات، الأرباح والخسائر وهناك جدل كبير مثار إلى الآن بين المحاسبين الأكاديميين والمهنيين حول قضية التحفظ المحاسبي من مؤيدين ومعارضين وتختلف وجهات نظرهم حسب الزوايا التي ينظر إليها كل باحث حسب اختلاف أثر هذا المفهوم على المعلومات المحاسبية، وشاع استخدام المطالبة بتطبيقه من طرف المستفيدين من المعلومات وأصحاب المصالح للمؤسسة خاصة بعد الأزمات المالية وانحيار وإفلاس العديد من الشركات الأمريكية المشهورة كشركة Enron سنة 2001، وشركة Worldcom سنة 2002 وأخيراً الأزمة المالية العالمية سنة 2008، الأمر الذي انعكس سلباً على ثقة المتعاملين في سوق المال، وفقدان الثقة من طرف أصحاب المصالح والمستفيدين من المعلومات التي تقدمها المؤسسات والمتضمنة في القوائم المالية، إن تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي من شأنها التقليل من التصرفات الانتهازية لإدارة الشركات ومواجهة حالات عدم التأكد والمخاطر الملازمة لها، ورغم استبعاده من الإطار المفاهيمي لمجلس معايير المحاسبة الدولية إلا أنه لا زال التطبيق الواضح لممارسات التحفظ ضمن معايير المحاسبة الدولية كونه يقوم بتعزيز جودة المعلومات المحاسبية ومصداقيتها. واختلفت التسميات الخاصة بهذا المفهوم بأدييات المحاسبة فسمي على أنه مبدأ، وممارسة وسياسة محاسبية وبهذه الورقة البحثية اعتبر الباحثان مفهوم التحفظ المحاسبي على أنه ممارسة محاسبية.

وبناء على ما سبق تتبلور إشكالية الدراسة من خلال السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف ؟

أسئلة فرعية: للإجابة على السؤال الرئيسي تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما طبيعة العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي والأداء المالي للمؤسسة ؟
- هل تقوم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي ؟
- هل يوجد أثر لممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول ؟

فرضيات

- تتمثل طبيعة العلاقة بين ممارسات التحفظ المحاسبي والأداء المالي في علاقة طردية.
- تقوم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في قوائمها المالية.
- يوجد أثر لممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول.

أهمية

تستمد الدراسة أهميتها من الدور الذي يمثله مفهوم التحفظ المحاسبي الذي يعتبر موضوع جدلي قديم وحديث، وكونه أصبح مطلوباً خاصة بعد الأزمة المالية العالمية، وبصفة خاصة من طرف أصحاب المصالح حيث يساهم تطبيق التحفظ المحاسبي في تعزيز جودة المعلومات المحاسبية والتقليل من السلوكيات الانتهازية من قبل الإدارة وكذا التلاعب بالأرقام المحاسبية المتضمنة في القوائم المالية للمؤسسات، فيؤدي التحفظ إلى الحد من تضخيم الأرباح والأصول المتعمدة من طرف الإدارة لتحقيق المصلحة الخاصة لهم، ومن ثم توفير معلومات مفيدة ودقيقة لمستخدميها وللأطراف ذات العلاقة بالمؤسسات.

أهداف

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- التعريف بمفهوم التحفظ المحاسبي وكذا نماذج قياسه؛
- واقع تطبيق مفهوم التحفظ المحاسبي في القوائم المالية السنوية لشركة الإسمنت ومشتقاته ECDE بالشلف؛
- إبراز أثر ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول.

1- الإطار النظري للدراسة

1-1- التحفظ المحاسبي

- وصف مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في قائمة المفاهيم التي أصدرها سنة 1980 concepts statement التحفظ المحاسبي بأنه "رد فعل حذر (متعلل) لعدم التأكد لمحاولة ضمان أنه تم الأخذ بعين الاعتبار عدم التأكد والمخاطر الملازمة في أوضاع أنشطة الأعمال" (العتبي، عبد الله نعل، 2016).
- وتناول الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية الذي أصدرته لجنة معايير المحاسبة الدولية iasc سنة 1989 وتم تحديثه من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية iasb سنة 2001 بأنه "توخي درجة من الحذر عند ممارسة الأحكام اللازمة في وضع التقديرات المطلوبة في ظل حالة عدم التأكد، بحيث لا تؤدي إلى المبالغة عند تقييم الأصول أو الربح، أو إلى تدنية الالتزامات والمصروفات" (حسين، علاء علي أحمد، 2015).
- وعرفه basu (1997) على أنه "ميل المحاسبين إلى الحصول على درجة عالية من التحقق عند الاعتراف بالأخبار الجيدة على أنها أرباح أكثر من تلك المطلوبة عند الاعتراف بالأخبار السيئة على أنها خسائر" (حسين، علاء علي أحمد، 2015).
- وعرفه Givoly & hayn بأنه "معيّار للاختبار بين البدائل والسياسات المحاسبية التي ينتج عنها الانخفاض المستمر في الأرباح التراكمية المقرر عنها من فترة لأخرى، من خلال الاعتراف المتأخر بالإيرادات والاعتراف الفوري للمصروفات، أي تقييم الأصول بأقل من قيمتها الاقتصادية، مع تقييم الالتزامات بأعلى من قيمتها الاقتصادية" (حسين، علاء علي أحمد، 2015).
- وعرفه lafond & roychowdhury بأنه "الاعتراف بالخسائر المتوقعة دون الأرباح المتوقعة، والاعتراف بالقيم الدنيا للأصول كنتيجة لاستخدام معايير أشد صرامة عند الاعتراف بالأرباح" (حسين، علاء علي أحمد، 2015).
- واعتمادا على ما سبق حاول الباحثان إيجاد تعريفا للتحفظ المحاسبي محاولان الإلمام بمختلف جوانبه فيمكن تعريفه بأنه قيد أو سياسة محاسبية يستند إليها المحاسب في ظل غياب القياس الدقيق وحالة عدم التأكد التي تتميز بها بيئة الأعمال، فيتم الاحتياط للخسائر المتوقعة وتسجيلها قبل حدوثها والحذر عند الاعتراف بالأرباح بحيث يعتمد المحاسب عند الاعتراف بها على درجة تحقق عالية أكثر من الاعتراف بالخسائر، كما يقوم بالاختيار بين البدائل المحاسبية التي ينتج عنها تخفيض قيم الأصول والأرباح والمبالغة في قيم الالتزامات والمصروفات.

1-1-1- أهداف التحفظ المحاسبي

- تمثل أهداف التحفظ المحاسبي فيما يلي (شهيدي، رزان؛ عبس، فاطمة محمد شريف، 2017):
- يساهم في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى الملاءمة للمعلومات المحاسبية؛
- يساهم في حماية الشركات من الإفلاس والانهيار؛
- يعتبر مطلبا للمساهمين والمقرضين؛
- يستخدم كدفع للتخفيف من حالة عدم التأكد للتوقعات والتقديرات المتضمنة بالقوائم المالية؛
- يعد أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي يتعرض لها المحاسب في إعداد القوائم المالية عند استخدام حكمه الشخصي في إعداد التقديرات المحاسبية؛
- يقوم بإظهار الأرباح الاقتصادية الحقيقية للشركة في التقارير المالية؛
- يساعد مستخدمي المعلومات المحاسبية من التخفيف من عدم تماثل المعلومات؛

- يعطي الطمأنينة لحملة السندات والمساهمين في مدى صحة تكلفة ديون الشركات؛

- يوفر درجة المصدقية والاعتمادية (الموثوقية) على التقارير والقوائم المالية الأمر الذي يسهل عملية اتخاذ القرارات للمستفيدين منها.

1-1-2-تقسيمات التحفظ ١ ماسبي: حسب رأي الباحثان تم تقسيم التحفظ في الدراسات السابقة إلى عدة تقسيمات، إلا أنه عند تتبع التقسيمات وجد الباحثان أنها تختلف فقط في التسميات وتشابه في المضمون، وعموما تم الاعتماد في هذه الدراسة إلى التقسيم المتداول كثيرا وهو أن التحفظ المحاسبي ينقسم إلى التحفظ المشروط والتحفظ غير المشروط.

1-1-2-1-التحفظ المشروط

يعرف التحفظ المحاسبي المشروط بأنه ميل المحاسب بالاعتراف المبكر للأخبار السيئة (الخسائر) مقارنة بالاعتراف بالأخبار السارة (الأرباح)، والذي يتطلب درجة عالية من التحقق عند الاعتراف بالأرباح والأصول على عكس الخسائر والالتزامات (مناصرية جوهر، 2017)، وهذا ما ينطبق على مصطلح الحيطة والحذر الذي سمي سابقا بمبدأ الحيطة والحذر بالإصدار الخاص بالمعايير المحاسبية الأمريكية (Gaap). ومن أمثلته تقييم المخزونات بطريقة السوق أو التكلفة أيهما أقل، الاعتراف بخسائر التدهور الحاد في قيم الأصول طويلة الأجل الثابتة والأصول غير الملموسة مما يترتب عليه انخفاض في الأرباح ومن ثم سوف تتأثر التدفقات النقدية، وتجدر بنا الإشارة إلى أن التحفظ المشروط سمي كذلك بالتحفظ اللاحق، التحفظ المعتمد على الأخبار، وتحفظ قائمة الدخل.

1-1-2-2-التحفظ غير المشروط

والذي يتم تطبيقه عند قيام المحاسب بالاعتراف بنود مختلف الأصول والخصوم التي تتميز بعدم التأكد وإجراء تقديرات محاسبية، فيقوم باستخدام حكمه الشخصي والمهني عند الاختيار المسبق بين الطرق والسياسات المحاسبية المتحفظة الخاصة وتقدير وقياس الأصول والالتزامات، والتي ينتج عنها انخفاض في القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها السوقية (غالي، أشرف أحمد محمد، 2018). ومن أمثلتهاهلاك الأصول الثابتة بطرق الاهتلاك المعجل مقارنة باهلاكها الاقتصادي، استخدام أساس التكلفة التاريخية للأصول... وغيرها، وتجدر بنا الإشارة إلى أن التحفظ غير المشروط سمي كذلك بالتحفظ السابق، التحفظ غير المعتمد على الأخبار وتحفظ الميزانية.

1-1-3-دوافع ومبررات التحفظ ١ ماسبي

1-1-3-1-1-التعاقد: يقصد بالتعاقدات تلك العقود التي تتم بين أطراف مختلفة وذات مصالح متعارضة بالنسبة للشركة، حيث تعد المعلومات المحاسبية أحد العوامل المهمة في صياغة هذه العقود لتخفيف تعارضاتالوكالة، وتخفيف مشاكل الخطر الأخلاقي بين الأطراف المختلفة للتعاقدات في الشركة، والتي يكون لديها عدم تماثل في كل من المعلومات والعوائد التي يحصلون عليها، بالإضافة إلى الالتزامات التي يتحملونها(الحناوي، السيد محمود، 2018). وركزت البحوث المحاسبية بشكل كبير على نوعين من العقود وتمثل في(ياسر أحمد السيد محمد الجرف، 2014):

1-1-3-1-1-1-عقود الخوافز: تؤدي الإدارة عملها كوكيل عن المساهمين مقابل الحصول على حوافز، فتحاول الاعتراف بأي زيادة في صافي الأصول لتحسين قيمة المنشأة، وبالتالي زيادة قيمة العوائد النقدية وغير النقدية التي تحصل عليها في الأجل القصير، ويعتبر التحفظ المحاسبي أهم الآليات المضادة للنزعة الهجومية التي تتبعها الإدارة.

1-1-3-1-1-2-عقود المديونية: أهم ما يخشاه ويحتاج له المقرض هو اتخاذ قرار الإقراض في وقت يكون فيه صافي أصول المنشأة مبالغا فيه عند إبرام العقد ثم تنخفض بعد التعاقد بسبب الاعتراف المبكر بالأرباح وتأجيل الخسائر غير المحققة في المستقبل، الأمر الذي يمنع الدائن من استرداد دينه، فيقوم التحفظ المحاسبي بتخفيض مخاطر انخفاض القيمة بعد التعاقد وحصول المنشأة على الدين، وتقليل فجوة المعلومات بين المقرضين والمقترضين وبالتالي تساعد في الحد من سياسات توزيع الأرباح الزائدة على المساهمين.

1-1-3-1-2-التفسير القانوني: تزيد المسؤولية القانونية عندما يتم المبالغة في تقييم صافي الأصول والأرباح بأعلى من قيمتها الحقيقية مقارنة بتقييمها بأقل ما يجب، حيث يواجه المحاسب مخاطر الدعاوي القضائية والتعويضات، ومن ثم يكون للإدارة ومراجع الحسابات دوافع نحو التقرير

عن قيم متحفظة عن صافي الأصول والأرباح (غالي، أشرف أحمد مُجَد، 2018). وبالتالي يساهم التحفظ المحاسبي في تدنية القيم الدفترية للأصول عن قيمتها الحقيقية بما يخفض من مخاطر التقاضي.

1-3-3-1- التفسير الضريبي: نظراً لأن ضريبة الدخل التي يتم فرضها على الشركات تحدد على أساس رقم صافي الربح، فإن الاعتبارات الضريبية قد تؤثر على اختيارات الإدارة للسياسات المحاسبية للتحكم في مقدار العبء الضريبي، والتحفظ المحاسبي من شأنه تخفيض العبء الضريبي من خلال تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح (فنديل، ياسر سعيد، 2018).

1-3-4-1- التفسيرات التنظيمية: وهي العوامل التنظيمية التي تحدد شكل وتنظيم مهنة المحاسبة، ودرجة التدخل الحكومي في تحديد هذا التنظيم وكذا فرض سياسات أو معايير معينة ملزمة أو تحوز صفة القبول العام، قد تساعد طبيعة تنظيم مهنة المحاسبة على انتهاج سياسات محاسبية متحفظة (الحناوي، السيد محمود، 2018). وذلك لأن التحفظ المحاسبي يهدف إلى تدنية القيم الدفترية للأصول والإيرادات، وبالتالي يؤدي إلى توجيه الشركات لاتباع سياسات محاسبية متحفظة لتجنب التعرض للتكاليف السياسية، مثل فرض ضرائب جديدة، تخفيض الدعم الحكومي، وتغيير تنظيم الأسعار الناجم عن تحقيق الشركة أرباحاً مرتفعة مقارنة بنظيرتها من الشركات (علي، عبد الوهاب نصر؛ شحاته، شحاته السيد، 2017، الصفحات 01-53).

1-4-1-1- العوامل المؤثرة على التحفظ المحاسبي

1-4-1-1-1- حجم الشركة: يعد هذا العامل من أكثر العوامل التي اختلفت الدراسات في أثرها على التحفظ المحاسبي، فتوصلت بعض الدراسات إلى أن الشركات كبيرة الحجم تعرض للكثير من الضغوط السياسية، مما يشجعها على ممارسة التحفظ المحاسبي من أجل تجنب التعرض للتكاليف السياسية مثل (دراسة النجار، 2014)، في حين يرى آخرون مثل (basu, 1997 ; hyan, 2001) أنه تلجأ الشركات صغيرة الحجم إلى زيادة مستوى التحفظ المحاسبي لتجنب الدعاوى القضائية، وهناك رأي ثالث وجد بانه لا توجد علاقة بين حجم الشركات ومستوى التحفظ المحاسبي في البيئة السعودية مثل دراسة (السهلي، 2006) (ياسر السيد كساب، 2011).

1-4-1-1-2- المديونية: نظراً لحاجة كل مقرض إلى ضمان سداد قيمة القرض، وضمان خدمة الدين، ودفع الفوائد وأقساط القرض في مواعييدها المحددة، فإنه من مصلحة المقرض أن يقوم بالتعاقد على القرض عندما تكون الأصول قد تم تقييمها بأقل قيمة وليس بأعلى قيمة فيمنع التحفظ المحاسبي الشركات من التحايل والتهرب من تسديد القروض المستحقة على الغير (أبوهديب، سلمان خالد سلمان، 2018).

1-4-1-1-3- حوكمة الشركات: يستنبط المتتبع لدراسات العلاقة بين التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات أن العلاقة بينهما علاقة تبادلية فهناك من الدراسات من وجد أن التحفظ المحاسبي هو من يؤثر على حوكمة الشركات حيث يساهم التحفظ في تفعيل حوكمة الشركات من خلال تخفيف مشاكل الوكالة وفائدة أصحاب المصالح. وهناك من توصل إلى أن حوكمة الشركات هي من يساهم في تطبيق متطلبات التحفظ المحاسبي وأن الشركات والدول الأكثر فاعلية وتطبيقاً لحوكمة الشركات هي التي يزيد الطلب فيها لتطبيق مستوى مرتفع من التحفظ المحاسبي، بحيث تصدر الهيئة العامة لسوق الأوراق المالية قواعد تنفيذية ملزمة لحوكمة الشركات المقيدة بالبورصة، وتوفر إرشادات مساعدة لتنفيذ هذه القواعد، فكلما زادت فاعلية آليات الحوكمة زاد مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية (عثمان، خالد مُجَد، 2017).

1-4-1-1-4- التنظيم المهني: بموجبه تضع الجهات المسؤولة عن وضع المعايير المحاسبية التشريعات المعايير وتحديد بدائل القياس التي تسمح للشركات باستخدام التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية (أبوهديب، سلمان خالد سلمان، 2018).

1-4-1-1-5- كفاءة السوق المالي: كلما كان سوق رأس المال نشطاً وكفؤاً اتجهت الشركات نحو التحفظ، مما يؤدي إلى تخفيض درجة عدم تماثل المعلومات، حيث أن الشركات لا تحتاج لتعظيم أرباحها ما دامت أرباحها جيدة (أبوهديب، سلمان خالد سلمان، 2018).

1-4-1-1-6- النظام القضائي: كلما كان النظام القضائي يتصف بالقوة، كلما زاد توجه الإدارة نحو التحفظ، وذلك خوفاً من المساءلة القضائية في المبالغة وزيادة وانخفاض قيم الأصول (أبوهديب، سلمان خالد سلمان، 2018).

1-2- الأداء المالي

1-2-1- المفهوم

يرى بعض الباحثين في مجال المالية بأن الأداء المالي هو تشخيص الوضع المالي للمؤسسة لتحديد الانحرافات والمشاكل التي تواجه المؤسسة وتحديد مواطن القوة والضعف بغية تجنبها في المستقبل، وغالبا ما يتأثر بالعديد من العوامل مثل ملكية الدولة والرفع المالي والحجم (حنان بن العمودي، 2023).

وتم تعريفه بأنه مدى قدرة الشركة على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتحقيق الأهداف التي حددتها مسبقا، وذلك من خلال العمل على تخفيض التكاليف وزيادة الإيرادات والأرباح (al-fasfus, mahmoud al -rawashdeh, & hasan abdunnasser, 2022).

كما تم تعريفه بأنه الكفاءة والفعالية معا للنشاط المالي المتعلق بالمؤسسة، أي القدرة على تحقيق النتائج التي تتطابق مع الخطط والأهداف المرسومة بالاستغلال الأمثل للموارد الموضوعة تحت التصرف، حيث تختلف المعايير والمؤشرات المستعملة في تقييم الأداء المالي لمجموعة الشركات عن تلك المستعملة في المؤسسات العادية، ومن بين هذه المؤشرات (إسماعيل، سبتي، 2017).

مما سبق يعبر الأداء المالي عن أداء الشركات في استخدام الموارد المتاحة لها من موارد مالية ومادية وبشرية وفي استغلالها للفرص الاستثمارية واتخاذ القرارات الرشيدة مما يدل على كفاءة الشركة في إدارة مواردها والتحكم فيها بغية الوصول للأهداف المسطرة لها.

1-2-2- مؤشرات قياس وتقييم الأداء المالي

تختلف طرق تقييم الأداء المالي باختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها، حيث تتأكد المؤسسة من خلال حساب عدة نسب ومؤشرات للوصول إلى تشخيص الوضع الحقيقية للمؤسسات، ويمكن تلخيص أهم المؤشرات المالية كمايلي (إسماعيل، سبتي، 2017):

- رأس المال العامل، والذيمثل الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة الذي يزيد عن تمويلها للأصول الثابتة، ويتضمن (رأس المال العامل الخاص، رأس المال العامل الخارجي، رأس المال العامل الإجمالي).

- إحتياج رأس المال العامل، تحتاج المؤسسات لتمويل نشاطها الاستغلالي ديون قصيرة الأجل مثلا ويسمى ذلك بإحتياج رأس المال العامل بالاستعانة بالتمويل طويل الاجل حيث تبحث المؤسسة عن أموال خارج دورة الاستغلال أي أن دورة الاستغلال لا تغطي إحتياجاتها.
- الخزينة، حيث تمثل مجموعة الأموال التي تحوزها المؤسسة لمدة دورة استغلالية واحدة وتتضمن (صافي القيم الجاهزة).

1-2-3- تحليل وتقييم الأداء المالي بواسطة النسب

تعتبر النسب المالية أداة هامة في إظهار المركز المالي والائتماني التنافسي للمؤسسات، ويمكن تعريفها بأنها علاقة تربط بين قيمتين ذات معنى على الهيكل المالي والاستغلالي وهذه النسب تسمح بإعطاء تفسير لنتائج السياسات المالية وذلك بصفة موضوعية وفي الظروف الخارجية المفروضة على المؤسسة (إسماعيل، سبتي، 2017). وعند تتبع أدبيات الأداء المالي وجد الباحثون بأن أهم النسب المالية لقياس الأداء المالي تتمثل في النسب التالية:

1-3-2-1- نسبة هامش الربح:

هو عبارة عن أحد نسب الربحية ويعرف بأنه نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات، ويشير ذلك إلى أن كل دينار من المبيعات يولد ربح بمقدار تلك النسبة، وتسمى بالربحية المرتبطة بالمبيعات (حجاج، مراد؛ سالم، نذير أولاد؛ غزال، إسماعيل، 2022). ويحسب بالعلاقة التالية:

نسبة هامش الربح = صافي الربح / صافي المبيعات

1-3-2-2- نسبة معدل العائد على الأصول:

يستخدم هذا المؤشر لقياس الربحية لكل إجمالي الأصول الشركة، ويعبر على مقدار الربح الذي تحققه الشركة خلال إنفاق وحدة واحدة تم استثمارها في الأصول، مما يدل على قدرة الشركة على استغلال الأصول التي تسيطر عليها في توليد الأرباح، وكلما ارتفع هذا المؤشر كلما كانت كفاءة في استخدام رأس المال في الشركة، (hong thi , xuan nguyen; hong thi, 2024)، ويتم حسابه بالمعادلة التالية:

العائد على الأصول = إجمالي الربح / إجمالي الأصول

1-2-3-3-نسبة العائد على حقوق الملكية: هو من أكثر المؤشرات استخداما لتمثيل الأداء المالي، هو مؤشر من مؤشرات الربحية ويعتبر مهما جدا بالنسبة لمسيري الشركات، إذ أنها توضح لهم نسبة الأرباح المتولدة عن استثماراتهم في الشركة أو بعبارة أخرى العائد على أموالهم المستثمرة في الشركة. ويعرف كذلك بأنه الحد الأدنى المطلوب من قبل المساهمين كتعويض عن مخاطر الاستثمار، ويساعد المستثمر المالي في اتخاذ قرار الاستمرار في الاستثمار أم لا (حنان بن العمودي، 2023). وتحسب كما يلي:

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح بعد الضريبة / حقوق الملكية

1-2-4-علاقة التحفظ ا ماسي بالأداء المالي

نظرا لآراء الباحثين والدراسات السابقة حول العلاقة بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي فإن التحفظ يقوم بتقييد السلوك الانتهازي للإدارة والمحاسب بعدم التلاعب وتضخيم الأرقام الإيجابية بالقوائم المالية والمتمثلة في الأرباح والأصول، ويساعد على اتخاذ قرارات استثمارية أكثر كفاءة، كما يحد التحفظ من تعارض المصالح بين المساهمين والإدارة بما يخدم الشركة كوحدة متكاملة بين جميع أصحاب المصالح، وبالتالي فإنه حسب مفهوم التحفظ المحاسبي بالفكر المحاسبي فإنه ينعكس سلبا على الأرباح بالفترة الحالية على حساب الفترات اللاحقة على المدى البعيد، وبالتالي يؤثر سلبا على الأداء المالي بالفترة الحالية وهذا ما يتوافق مع دراسة (شيخة 2019، حمدان 2011، إياد حاتم وآخرون 2024)، حيث توصلت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي، في حين أن هناك بعض الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة طردية بين التحفظ والأداء المالي مما يعني أن التحفظ يساهم في تحسين الأداء المالي للشركات، وتختلف هذه النتائج حسب رأي الباحثان من تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيره على الأداء المالي نسبة إلى اختلاف الأنظمة والقوانين بالبيئة المطبقة لممارسات التحفظ المحاسبي وحسب اختلاف المؤشرات ونماذج القياس المستخدمة كذلك في القياس، ولذا فإنه تم اختيار هذه الدراسة لتكملة الدراسات السابقة بقياس ممارسات التحفظ المحاسبي في البيئة الجزائرية ولاختبار فرض تأثيره على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول.

2-الدراسة الميدانية

1-2-1-منهج الدراسة: لدراسة إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض الأدبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة أما بالجانب الميداني فتم استخدام القياس التحليلي، وتم تحديد النموذج الذي يتناسب مع إشكالية الدراسة ومتغيراتها لتقييم أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي وذلك بالاستعانة برنامج 13 Eviews لتحليل البيانات، وفي هذا الإطار تم استخدام بيانات سلسلة زمنية للفترة الممتدة من 2013-2022، وهي بيانات سنوية تحصلنا عليها من التقارير المالية لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته ECDE بالشلف. كما نشير أيضا إلى أنه تم استخدام طريقة DENTON لتوسيع البيانات وتحويلها إلى بيانات ربع سنوية بدل البيانات السنوية، وذلك لحل مشكلة إحصائية.

2-2-متغيرات الدراسة وكيفية قياسها

1-2-2-قياس مستوى التحفظ ا ماسي (المتغير المستقل): اعتمدت هذه الدراسة على نموذج (jain and rezai, 2004) حيث قام الباحثان بتطوير نموذج (Givoly and Hyan, 2000) والذي يعتمد على المستحقات الإجمالية إلى الأرباح المحاسبية قبل البنود غير العادية في القياس، وتم اختيار هذا النموذج لأنه نموذج بسيط يمكن تطبيقه على الشركات غير المدرجة بسوق الأوراق المالية، كما يمكن تطبيقه في حالة غير توفر سوق مالي نشط وهذا يتوافق مع خاصية بيئة الأعمال الجزائرية، وحسب هذا النموذج يؤدي التحفظ المحاسبي إلى استمرارية المستحقات السالبة عبر فترة زمنية طويلة، حيث تؤدي المستحقات السالبة إلى تخفيض النتيجة والعكس صحيح عند أخذها الإشارة الموجبة، وبالتالي تعتبر المؤسسة ممارسة لسياسات التحفظ المحاسبي إذا كانت هذه النسبة أقل من الواحد صحيح. ويمكن قياس مستوى التحفظ المحاسبي من خلال المعادلة التالية:

$$\text{Cons} = \text{TACC} / \text{EBXT}$$

حيث أن:

العنوان: أثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة قياسية

Cons: التحفظ المحاسبي.

TACC: المستحقات الكلية.

EBXT: الأرباح قبل البنود غير العادية.

2-2-2- حساب المستحقات الكلية: يمكن حساب المستحقات الكلية وفق طريقتين إما حسب مدخل الميزانية أو حسب مدخل التدفقات النقدية :
-حسب مدخل الميزانية

$$TACC_t = \Delta CA_t - \Delta cash_t - \Delta CL_t + \Delta DCL_t - DEP_t$$

حيث أن:

$TACC_t$: المستحقات الكلية.

ΔCA_t : التغير في الأصول المتداولة بين الفترتين (t-1) و(t).

$\Delta cash_t$: التغير في الخزينة (القيم الجاهزة) بين الفترتين (t-1) و(t).

ΔCL_t : التغير في الخصوم المتداولة بين الفترتين (t-1) و(t).

ΔDCL_t : التغير في قيمة الديون قصيرة الأجل بين الفترتين (t-1) و(t).

DEP_t : قيمة مخصصات الاهتلاك والمؤونات للفترة (t).

حسب مدخل التدفقات النقدية

$$TA_{i,t} = NI_{i,t} - CFO_{i,t}$$

حيث أن:

$TA_{i,t}$: المستحقات الكلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

$NI_{i,t}$: صافي الدخل للشركة (i) خلال الفترة (t).

$CFO_{i,t}$: التدفقات النقدية التشغيلية للشركة (i) خلال الفترة (t).

2-2-3- قياس الأداء المالي (المتغير التابع): تم اختيار معدل العائد على الأصول الذي من شأنه تقييم الأداء المالي للمؤسسة محل الدراسة:

$$ROA = \text{Gross Profit} / \text{Total Assets}$$

حيث أن:

ROA: معدل العائد على الأصول

Gross Profit : إجمالي الأرباح

Total Assets: إجمالي الأصول

2-3- نموذج الدراسة

سنعتمد في دراستنا على تطبيق منهجية ARDL(نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المبطنة) لدراسة أثر التحفظ المحاسبي

على الأداء المالي، حيث تم صياغة نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$ROA_{it} = \alpha_{0it}$$

حيث أن:

ROA_{it} : معدل العائد على الأصول للشركة i خلال الفترة t، ويدل على ربحية الشركات

$CONS_{it}$: التحفظ المحاسبي للشركة i خلال الفترة t

α : الثابت β : معامل الدالة ε_{it} : حد الخطأ العشوائي

ولتقدير النموذج باستخدام منهجية ARDL علينا المرور بالخطوات التالية:

-التحقق من استقرارية المتغيرات عند (I_0) و (I_1) أو معا في نفس الوقت، وهذا لضمان عدم دمج متغير كامل من الدرجة الثانية في النموذج؛

-الكشف عن وجود التكامل المشترك بين المتغيرات من عدمه، باتباع منهجية اختبار الحدود (Bounds testing Approach)؛

-تشخيص النموذج:

- اختبار وجود ارتباط البواقي من الدرجة $(p > 1)$ ؛

-اختبار عدم تجانس تباين الأخطاء؛

-اختبار استقرار هيكل النموذج.

2-3-1 - القيام بتحليل الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

الجدول رقم 01: يوضح الجدول الإحصاء الوصفي لخصائص المتغيرات التابع والمستقل

	CONS	ROA
Mean	0.027014	0.016361
Median	0.002896	0.016755
Maximum	0.297251	0.026261
Minimum	-0.162846	0.003927
Std. Dev.	0.134060	0.007430
Observations	40	40

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

تشير نتائج الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة في الجدول أعلاه إلى أنه بلغت قيمة المتوسط الحسابي للمتغير المستقل (التحفظ المحاسبي) 0.0270 مع وجود ارتفاع نسبي خلال سنوات الدراسة للتحفظ حيث بلغت أدنى قيمة 0.1628- وأعلى قيمة 0.2972، الأمر الذي يدل على أن المؤسسة محل الدراسة تقوم بتطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي بقوائمها المالية بدرجات متفاوتة، فهناك فترة مرتفعة مستوى التحفظ المحاسبي وفترة منخفضة مستوى التحفظ المحاسبي، وحسب رأي الباحثان يعود ذلك لارتفاع صافي الربح على قيمة التدفقات النقدية التشغيلية في الفترات التي شهدت انخفاض في مستوى التحفظ، أما بالنسبة للمتغير التابع (الأداء المالي) فبلغت قيمة المتوسط الحسابي 0.0163، دلالة على انخفاض مستوى الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول مقارنة بقيم التحفظ المحاسبي، حيث بلغت أدنى قيمة 0.0039 وأعلى قيمة 0.0074.

2-3-2 - اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة لنموذج ARDL للفترة (2013-2022)

قمنا بدراسة استقرارية متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة للتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية، وتم استخدام اختبار ديكي فولر المطور (Augmented dickey fuller (ADF)، واختبار phillips –perron (PP)، حيث تنبئ فرضيات اختبار ديكي فولر المطور ADF وفيليبس بيرون PP على ما يلي:

 H_0 : وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة غير مستقرة. H_1 : عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي السلسلة مستقرة.

يتم اختبار هذه المتغيرات باستخدام النماذج الثلاث:

-نموذج الثابت

العنوان: أثر تطبيق ممارسات التحفظ المالي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة قياسية

-نموذج الثابت والاتجاه العام

-نموذج بدون الثابت والاتجاه العام

الجدول رقم 02: نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) للفترة (2013-2022)

		At Level		At First Difference	
		CONS	ROA	d(CONS)	d(ROA)
With Constant	t-Statistic	-3.6739	-1.9139	-1.0694	-0.9407
	Prob.	0.0099	0.3221	0.7140	0.7623
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.5452	-1.5299	-3.0331	-0.0392
	Prob.	0.3059	0.7984	0.1409	0.9939
Without Constant & Trend	t-Statistic	-3.5638	-0.9569	-1.4260	-1.2476
	Prob.	0.0009	0.2954	0.1403	0.1907

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

الجدول رقم 03: نتائج اختبار جذر الوحدة (PP) للفترة (2013-2022)

		At Level		At First Difference	
		CONS	ROA	d(CONS)	d(ROA)
With Constant	t-Statistic	-2.5564	-1.2535	-2.6336	-1.4849
	Prob.	0.1106	0.6412	0.0953	0.5303
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3832	-0.6965	-2.6481	-2.1062
	Prob.	0.3821	0.9663	0.2627	0.5260
Without Constant & Trend	t-Statistic	-2.5177	-1.7021	-3.0117	-1.8720
	Prob.	0.0132	0.0838	0.0036	0.0591

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على برنامج Eviews 13

تشير نتائج اختبار جذر الوحدة لديكي فولر المطور (ADF) وفيليس بيرون (PP) في الجدول رقم (02) و (03) إلى أن السلسلة الزمنية للتحفظ المحاسبي لا تحتوي على جذر الوحدة في المستوى (I0) بدليل أن القيمة الاحتمالية prob أقل من 5% عند الثابت، مما يجعلنا نرفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة وبالتالي فالسلسلة الزمنية مستقرة عند المستوى (I0).

كما بينت النتائج بأن السلسلة الزمنية للأداء المالي تحتوي على جذر الوحدة في المستوى (I0) حيث أن القيمة الاحتمالية prob أكبر من 5%، مما يعني قبول فرضية العدم H0 التي تعني بأن السلسلة الزمنية غير مستقرة عند المستوى (I0) ونرفض الفرضية البديلة H1، وعند أخذ الفروق من الدرجة الأولى، كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% وبالتالي يتم رفض فرضية العدم H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تشير إلى أن السلسلة الزمنية لمتغير الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول مستقرة عند الفرق الأول (I1)، وبناء على هذه النتائج يمكننا تطبيق نموذج التكامل المشترك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة ARDL.

2-3-3-اختبار التكامل المشترك باستعمال اختبار الحدود bounds test

بعد دراسة الاستقرارية بالسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة ننقل إلى اختبار التكامل المشترك بالاعتماد على اختبار bounds test ، وذلك بمقارنة إحصائية فيشر F مع القيم الجدولية التي وضعها pesaran et al 2001 عند الحدود الدنيا والحدود العليا للكشف عن العلاقة التوازنية بين المتغيرات في المدى الطويل، وعليه نضع الفرضيات التالية:

H0: عدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

H1: وجود تكامل مشترك بين المتغيرات

الجدول رقم 04: نتائج اختبار التكامل المشترك

Null hypothesis: No levels relationship
 Number of cointegrating variables: 1
 Trend type: Rest. constant (Case 2)
 Sample size: 36

Test Statistic	Value
F-statistic	9.399176

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

تشير نتائج اختبار التكامل المشترك في الجدول أعلاه إلى أن القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر F_{cal} أكبر من القيمة الجدولية F_{tab} ، $F_{cal} > F_{tab}$ عند مستويات 1%، 5%، 10%، حيث بلغت $F_{cal} = 9.3991$ ، مما يعني رفض فرضية العدم H_0 وقبول الفرضية البديلة H_1 التي تنص على وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وبالتالي نستنتج بأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي.

2-3-4- تقدير النماذج على المدى الطويل والمدى القصير

الجدول رقم 05: تقدير العلاقة طويلة الأجل

Cointegrating Coefficients

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CONS(-1)	-0.117657	0.027813	-4.230354	0.0002
C	0.016212	0.001814	8.938002	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

تشير نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل في الجدول أعلاه إلى وجود علاقة معنوية عكسية بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي لمؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، هذا ما تفسره الإشارة السالبة للمعلمة بحيث أن زيادة مستوى التحفظ المحاسبي بقيمة واحدة تؤدي إلى انخفاض قيمة العائد على الأصول بقيمة 0.117، ويرجع الانخفاض الذي شهدته الأرباح بصفة عامة والعائد على الأصول بصفة خاصة حسب رأي الباحثين إلى تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بفترة الدراسة 2013-2022.

الجدول رقم 06: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

يسمح نموذج تصحيح الخطأ لـ ARDL بتقدير العلاقة قصيرة الأجل وفقاً لمخرجات Eviews 13.

Dependent Variable: D(ROA)
Method: ARDL
Date: 11/21/24 Time: 05:08
Sample: 2014Q1 2022Q4
Included observations: 36
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): CONS
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 20
Selected model: ARDL(4,2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.019772	0.003597	-5.496511	0.0000
D(ROA(-1))	1.218837	0.081212	15.00816	0.0000
D(ROA(-2))	-0.185085	0.129286	-1.431598	0.1626
D(ROA(-3))	-0.246295	0.088218	-2.791880	0.0090
D(CONS)	-0.007854	0.000830	-9.458972	0.0000
D(CONS(-1))	0.009657	0.000782	12.35603	0.0000
R-squared	0.978151	Mean dependent var	-0.000352	
Adjusted R-squared	0.974509	S.D. dependent var	0.001027	
S.E. of regression	0.000164	Akaike info criterion	-14.44300	
Sum squared resid	8.06E-07	Schwarz criterion	-14.17908	
Log likelihood	265.9740	Hannan-Quinn criter.	-14.35088	
F-statistic	268.6101	Durbin-Watson stat	1.808578	
Prob(F-statistic)	0.000000			

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

تشير النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول أعلاه إلى أن معامل تصحيح الخطأ $coint\ EQ$ سالب الإشارة كما أنه معنوي عند مستوى معنوية 5% باحتمال قدره 0.000 مما يؤكد على وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات اتجاه التوازن في الأجل الطويل، وتدل قيمة وإشارة المعامل السالبة على سرعة تعديل الخطأ خلال كل سنة بغية العودة إلى التوازن في الأجل الطويل. كما بينت النتائج بأنه بلغت قيمة $R\ squared = 0.97$ الأمر الذي يدل على القوة التفسيرية للمتغير المستقل للمتغير التابع.

2-3-5-الاختبارات التشخيصية للنموذج

للتأكد من صحة النموذج يتم القيام بالاختبارات التشخيصية للنموذج بالاعتماد على اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (serial correlation LM test)، واختبار عدم ثبات التباين (ARCH) واختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jaqure –bera (J-B))

الجدول رقم 07: الاختبارات التشخيصية للنموذج

	Coefficient	Obs* R-squared	Prob. F	Prob . Chi – Square
Jarque - Bera	1.1620		0.5593	
Breusch-Godfrey	0.0671	0.1848	Pro. F(2.26)=0.9353	Prob (2)=0.9117
ARCH	3.1603	18.9963	Pro.F(15.5)=0.1046	Prob(15)=0.2139

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق 01، 02، 03.

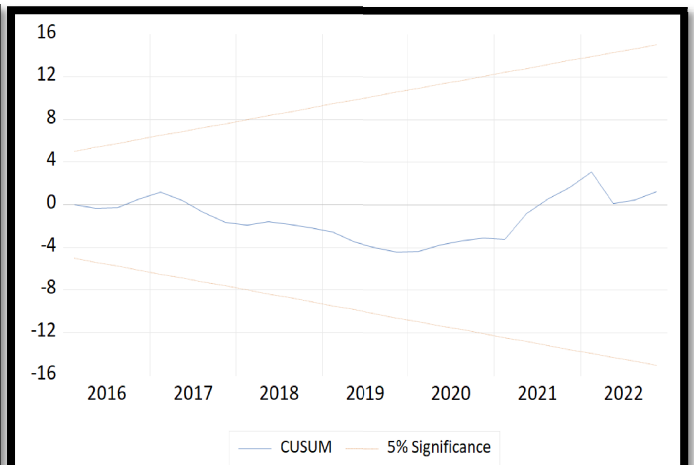
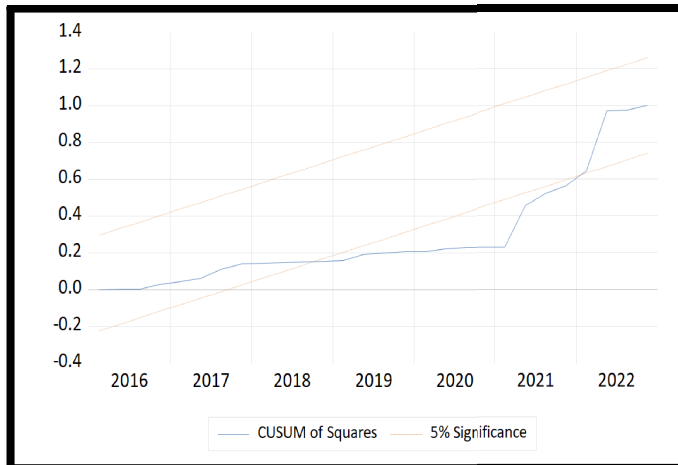
نلاحظ من الجدول أعلاه نتائج الاختبارات التشخيصية كما يلي:

- اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية من خلال الاعتماد على اختبار (J-B): حسب هذا الاختبار فإن فرضية العدم H_0 تشير إلى أن بواقي النموذج تتوزع بشكل طبيعي إذا كانت $p\text{-value} > 5\%$ والعكس إذا كانت قيمة الاحتمالية أقل من 5% ، ومن خلال النتائج التي تحصلنا عليها تظهر قيمة إحصائية $(J-B) = 1.1620$ ، والقيمة الاحتمالية 0.55 وهي أكبر من 5% الأمر الذي يجعلنا نقبل فرضية العدم H_0 وبالتالي فإن سلسلة البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.
- اختبار مضروب لاجرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي (Breusch – Godfrey (BG): حسب هذا الاختبار تشير فرضية العدم H_0 إلى أن النموذج خال من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي إذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من 5% ، أما الفرضية البديلة H_1 تشير إلى أن النموذج يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي إذا كانت القيمة الاحتمالية أقل من 5% ، ومن الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية هي أكبر من 5% حيث تساوي 0.93 وبذلك نقبل فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي للبواقي.
- اختبار عدم ثبات تباين الخطأ (ARCH): تم اختبار عدم ثبات تباين الخطأ Heteroskedasticity بالاعتماد على اختبار ARCH، وبينت النتائج بالجدول أعلاه بأن اختبار ARCH غير معنوي، حيث بلغت $f\text{-statistic} = 3.160$ وقيمة احتمالية تساوي 0.1046 وهي أكبر من 5% ، الأمر الذي يجعلنا نقبل فرضية العدم H_0 التي تنص على ثبات التباين المشروط لسلسلة البواقي ونرفض الفرضية البديلة H_1 .

2-3-6- اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج المقدر ARDL

يتم اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجل القصير والطويل بالاعتماد على اختبارين، اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة CUSUM واختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة CUSUM of squares ، وذلك للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية مع مرور الزمن، والتأكد من انسجام المعلمات طويلة الأجل مع المعلمات قصيرة الأجل.

الشكل رقم 01: اختبار المجموع التراكمي للبواقي الشكل رقم 02: اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13 المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13

ومن خلال الشكل يمكن تثبيت مايلي:

العنوان: أثر تطبيق ممارسات التحفظ الحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة قياسية

-يوضح الشكل (01) أن المجموع التراكمي لبواقي نموذج التكامل المشترك المقدّر (CUSUM) تقع بين الحدين الأدنى والأقصى (الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%) لا اختبار الاستقرار الهيكلي، وهو ما يدل على وجود اتساق بين معلمات النموذج، وأن نموذج الدراسة كان مستقرا على طول فترة الدراسة.

-يتضح من خلال الشكل (02) أن اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF SQUARES) لا تقع بين الحدين الأدنى والأقصى (داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%)، وما يمكن ملاحظته هو أن النموذج لم يكن مستقرا لفترة حيث كانت سلسلة مربعات البواقي لفترة خارج الحدود الحرجة تقريبا من الربع الأخير من سنة 2018 إلى الربع الأول من سنة 2022.

2-3-7- نتائج الدراسة

-أظهر اختبار ADF وPP جذر الوحدة للسلاسل الزمنية الخاصة بالتحفظ الحاسبي أنها مستقرة عند المستوى والسلسلة الزمنية الخاصة بالأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول مستقرة عند الفرق الأول.

-أثبت اختبار التكامل المشترك وفق منهج الحدود وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التحفظ الحاسبي والأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول، وتعكس هذه النتائج أن تغير التحفظ الحاسبي يؤثر على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول على المدى الطويل رغم وجود تقلبات على المدى القصير، وهو ما يتوافق مع مفهوم سياسة التحفظ الحاسبي التي تؤدي إلى تخفيض الأرباح عامة بالمدى القصير وأثرها وانعكاسها بالارتفاع على المدى الطويل، أي الاعتراف بالأرباح عند تحققها بالمستقبل مما يفسر العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

-يوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين سنوات السلسلة الزمنية في درجة تحفظها، أي أنها غير متماثلة في درجة التحفظ حيث أظهرت النتائج سنوات عالية درجة التحفظ وسنوات منخفضة درجة التحفظ.

- يوجد أثر عكسي بدلالة إحصائية للتحفظ الحاسبي والأداء المالي، فعندما تكون درجة التحفظ الحاسبي عالية يكون الأداء المالي وخاصة العائد على الأصول منخفضا والعكس صحيح. وهو جوهر سياسة التحفظ الحاسبي التي تقر بأن تطبيق هذه الأخيرة تؤدي إلى انخفاض الأرباح بصفة عامة وانخفاض الأداء المالي للمؤسسات.

الخلاصة:

يمثل التحفظ الحاسبي ممارسة محاسبية من شأنها مساعدة المحاسب والإدارة في اختبار البديل الأنسب في ظل حالة عدم التأكد المحيطة ببيئة الأعمال المحاسبية، واختيار البديل الذي ينعكس على الأرباح والأصول بالانخفاض وينعكس على الالتزامات والخسائر بالارتفاع الأمر الذي يؤدي إلى حماية المحاسب من المساءلة وحمايته من الدعاوي القضائية، كما يقوم بالتقليل من التلاعب بالأرقام المحاسبية في ظل غياب القياس الدقيق، كما وهدفت هذه الدراسة إلى بيان ما إذا كانت مؤسسة الإسمنت ومشتقاته تقوم بتطبيق ممارسات التحفظ الحاسبي بقوائمها المالية أم لا وأثر هذه الممارسات على الأداء المالي في المؤسسة.

النتائج: من خلال تحليل إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات، تم التوصل إلى النتائج التالية:

-بينت نتائج الدراسة القياسية أن طبيعة العلاقة بين التحفظ الحاسبي والأداء المالي هي علاقة ارتباط عكسية، حيث أنه كلما زاد مستوى التحفظ الحاسبي بوحدة واحدة أدى ذلك إلى انخفاض معدل العائد على الأصول بـ 0.117، وهذا ما يفسر الإشارة السلبية بالنموذج دلالة أنه توجد علاقة عكسية بين التحفظ الحاسبي والأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول، وبالتالي نرفض الفرضية القائلة بأنه "توجد علاقة طردية بين التحفظ الحاسبي والأداء المالي في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف".

-بينت نتائج الدراسة القياسية بأن مؤسسة الإسمنت ومشتقاته تمارس التحفظ الحاسبي في قوائمها المالية بالسلسلة الزمنية محل الدراسة، وذلك من خلال القيمة المنخفضة المتحصل عليها للمتوسط الحسابي لمؤشر التحفظ الحاسبي والقيمة السالبة لأدنى قيمة بالسلسلة الزمنية، وبالتالي نقبل الفرضية القائلة بأنه "تقوم مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف بتطبيق ممارسات التحفظ الحاسبي في قوائمها المالية".

- بينت نتائج الدراسة بأنه يوجد أثر بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول في مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف، ووجود ارتباط قوي بين التحفظ المحاسبي والأداء المالي بقوة تفسيرية بنسبة 97%، أي يقوم التحفظ المحاسبي بتفسير نسبة 97% من الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول، مما يعني إثبات صحة الفرضية القائلة بأنه "يوجد أثر لممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المقاس بالعائد على الأصول".

الإقتراحات: في هذا الإطار يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات والاقتراحات كما يلي:

- ضرورة تطبيق مستوى أعلى من التحفظ المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ومؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف بصفة خاصة، لما له من أثر في تخفيض درجة المخاطرة وزيادة جودة الأرباح والمعلومات المحاسبية.
- ضرورة تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي باستمرار بالدورات المحاسبية من طرف المؤسسات الاقتصادية بصفة عامة ومؤسسة الإسمنت ومشتقاته بصفة خاصة، لما له من أثر على حماية أصحاب المصالح.
- ضرورة قيام الجهات التنظيمية والرقابية لمهنة المحاسبة بالجزائر بفرض تشريعات، قوانين ومعايير هادفة لتعزيز تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المقرر عنها.
- ضرورة اهتمام المراجعين والمدققين بوجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية التي يقومون بمراجعتها.

الهوامش والمراجع

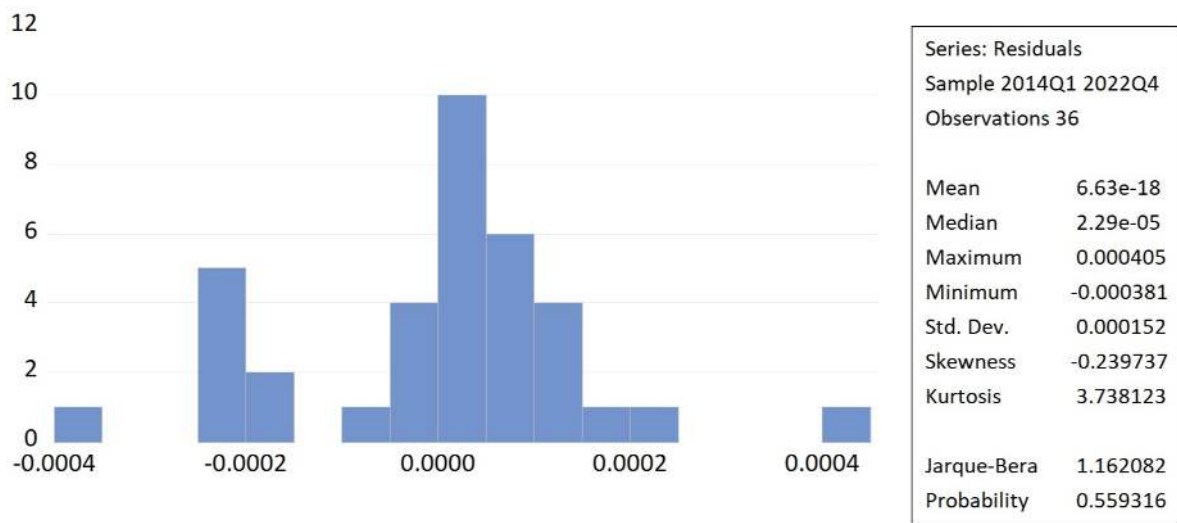
1. أبوهديب, سلمان خالد سلمان. (2018, 02). أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بمهامش الربحية ومعدل دوران الأصول. Consulté le 05 2022.
2. إسماعيل, سبتي. (2017). تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي -SCF- دراسة حالة مؤسسة ملبة التل بسطيف. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. ص: 417-434.
3. الحناوي, السيد محمود. (2018). أثر مستوى التحفظ المحاسبي على تكلفة رأس المال-دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. مجلة البحوث المحاسبية مجلد 1 العدد 5. 198-259.
4. العتيبي, عبد الله ثعلب. (2016). دراسة تحليلية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية المنشورة بالتطبيق على شركات المساهمة المسجلة بسوق الأسهم السعودي. مجلة الشمال للعلوم الأساسية والتطبيقية.
5. حجاجراد, سالمندير أولاد; غزالإسماعيل. (2022). دور النظام المحاسبي المالي في تطوير أساليب تقييم الأداء المالي -دراسة حالة عينة من شركات التأمين الجزائرية. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية. ص: 254-274.
6. حسينيلاء علي أحمد. (2015). تأثير خصاء □ الوحدة الاقتصادية على مستويات التحفظ المحاسبي وانعكاساتها على الأداء المالي والسوقي للشركات المدرجة بسوق المال المصري. مجلة الفكر المحاسبي.
7. حنان بن العمودي. (2023). أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي-دراسة قياسية على عينة من شركات المساهمة بالجزائر. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية ص: 63-74.

العنوان: أثر تطبيق ممارسات التحفظ المحاسبي على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية-دراسة قياسية

8. شهيد, رزان; عبس, فاطمة محمد شريف. (2017). قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية-دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية. *مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات*. ص: 217-268.
9. عثمان, خالد محمد. (2017). قياس أثر العوامل الاقتصادية على التحفظ المحاسبي عن القيمة العادلة للاستثمارات العقارية -دراسة ميدانية. *مجلة البحوث المحاسبية* مجلد 4, عدد 1. ص: 214-246.
10. علي, عبد الوهاب نصر; شحاته, شحاته السيد. (2017). أثر طبيعة الملكية والخصائص التشغيلية للشركات على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية -دراسة تطبيقية مقارنة على الشركات العائلية وغير العائلية المقيدة بالبورصة المصرية. *كلية التجارة للبحوث العلمية*. ص: 01-53.
11. غالي, أشرف أحمد محمد. (2018). قياس أثر مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين مستوى التحفظ المحاسبي وقيمة الشركة. *مجلة الفكر المحاسبي* المجلد 22, عدد 8. ص: 1231-1300.
12. قنديل, ياسر سعيد. (2018). تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي. *مجلة البحوث المحاسبية* مجلد 1, العدد 5. ص: 350-414.
13. مناصرية جوهر. (2017). انعكاسات التحفظ المحاسبي على ملاءمة القيمة للمعلومات لأغراض اتخاذ القرار في ظل التوجه الدولي نحو محاسبة القيمة العادلة. *revue des sciences commerciales*, ص 22-32.
14. ياسر أحمد السيد محمد الجرف. (2014). قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى الممارسات الانتهازية للإدارة -دراسة ميدانية. *مجلة البحوث المحاسبية*, المجلد 1, العدد 2. ص: 01-28.
15. ياسر السيد كساب. (2011). العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية. *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*, المجلد 31, العدد 2. ص: 291-340.
16. al-fasfus, f. s., mahmoud al -rawashdeh, a., & hasan abdunnasser, m. a.-a. (2022). the impact of accounting conservatism on financial performance in services companies listed on amman stock exchange. *academic journal of interdisciplinary studies*, 285-299.
17. hong thi , xuan nguyen; hong thi, nguyen;. (2024). accounting conservatism and financial performance through book value: evidence from manufacturing enterprises listed in vietnam. *international journal of applied economics , finance and accounting* , 201-211.

الملاحق

الملحق رقم (01)



الملحق رقم (02)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.067108	Prob. F(2,26)	0.9353
Obs*R-squared	0.184884	Prob. Chi-Square(2)	0.9117

الملحق رقم (03)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	3.160337	Prob. F(15,5)	0.1046
Obs*R-squared	18.99638	Prob. Chi-Square(15)	0.2139